

دراسة قياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018
**An econometric study of the impact of fiscal policy on economic growth in
 Algeria during the period 1990-2018**

دخلي عبد الرحمان^{1*}، حميدي يوسف²

¹ جامعة يحي فارس بالمدينة، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية

./dekheili.abderrahmane@univ-medea.dz

² جامعة يحي فارس بالمدينة، hamidiyoucef64@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2022/04/30

تاريخ الاستلام: 2022/02/12

ملخص:

تعد السياسة الجبائية أداة هامة من أدوات السياسة المالية تستطيع الدولة بواسطتها التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتصحيح الاختلالات واستهداف النمو الاقتصادي، وهذا ما تهدف إليه هاته الورقة البحثية من خلال قياس أثر ذلك الاستهداف. فخلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة إيجابية بين الجباية البترولية في الأجلين القصير والطويل على النمو الاقتصادي و بمعنوية جيدة، في حين أن متغير الجباية العادية يؤثر بشكل سلبي في الأجلين القصير والطويل على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: سياسة الجبائية؛ نمو إقتصادي؛ نموذج ARDL.

تصنيف JEL: C01، E62، O47

Abstract:

fiscal policy is an important financial policy tool by which the state can influence macroeconomic variables, correct imbalances and target economic growth, and this is what this research paper aims to do by measuring that impact. The econometric study found that there is a positive relationship between petroleum revenue tax in the short and long term on economic growth and in good correlation, while the Ordinary revenue variable negatively affects economic growth in the short and long term on economic growth.

Keywords: fiscal policy; economic growth; ARDL model.

Jel Classification Codes: C01 ;E62 ; O47

I. مقدمة:

تشهد معظم البلدان النامية إصلاحات واسعة النطاق تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي و إحداث توازن في ميزانياتها العمومية وكذا في ميزان مدفوعاتها و ذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام والرفع من الموارد الضريبية و تشجيع الصادرات و محاولة جذب الإستثمارات الأجنبية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية عبر أدوات من أهمها السياسة الجبائية ومن هنا يمكن إستخلاص الدور الذي تلعبه المتغيرة الجبائية خاصة في البلدان النامية نظرا لوضعها الإقتصادي الذي يتميز بالنقص الفادح في الموارد المالية و الإختلالات الإقتصادية والإجتماعية والذي يتطلب تعبئة الإدخار والعمل على تقريب التفاوت في المداخل عن طريق إعادة توزيع الدخل، فهي تعد ورقة هامة في يد الدولة تمكنها من التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية كما تمكنها من إستهداف معدل النمو الإقتصادي.

ربطت النظريات الحديثة في النمو الإقتصادي بين ظاهري الجباية والنمو، فكل من النيوكلاسيك والكينزيين المحدثين أعطوا نظرة متكاملة حول الجباية وعلاقتها بالنمو الإقتصادي، الأمر الذي كان غائبا بالنسبة للمدارس السابقة، فالكينزيون المحدثون نظروا إلى الجباية على أنها متغيرة مخفية لمعدل النمو التوازني وتعتبر من أهم الأدوات التي تستعملها الدولة لاستهدافه، لما تخلفه من آثار مالية، اقتصادية، وحتى إجتماعية وسياسية.

ومن هذا وذاك تتضح معالم الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع فنصيغها على النحو التالي :

ما مدى تأثير السياسة الجبائية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 2000-2018؟
و للإجابة على الإشكالية نفترض أن:

-هناك علاقة سببية ذات قيمة معنوية تتجه من السياسة الجبائية إلى النمو الإقتصادي

-للجباية البترولية أثر إيجابي على النمو الإقتصادي في الأجلين الطويل والقصير على عكس أثر الجباية العادية

أهمية الدراسة:

تندرج أهمية هذه الدراسة ضمن الأهمية التي تلعبها الجباية في تثبيت دعائم الإقتصاد الوطني من خلال توفير الموارد المالية لتمويل الأنشطة الإقتصادية ومساهمتها الكبيرة في الناتج الداخلي الخام.

منهجية الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الكمي، باستعمال الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين الطويل والقصير وفق نموذج **ARDL** بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي **Eviews**

12

الدراسات السابقة:

*دراسة سميت و وايت (White and Smith) :

اهتم وايت بمشكلة التعادل بين المعدل الفعلي والضروري، بمعنى بالالتوازنات المحتمل ظهورها في الأجل القصير، وحاول معرفة كيف يمكن للجباية أن تكون أداة لتفادي هذه الظاهرة، أما سميت فتمودجه كان غنيا بحيث قام بإدخال السياسة النقدية إلى جانب السياسة الميزانية (سياسة الإنفاق العام والسياسة الجبائية)، فهدف سميت تمثل في دراسة

مختلف الآثار التي تحدثها هذه السياسات على معدل النمو الاقتصادي، وكيف يمكن لهذه السياسات أن توفق بين ما يسميه متطلبات أو ضروريات النمو وهي التي توافق الإستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية وبين اتجاهات النمو كما تظهر من خلال الطلب الفعلي، نموذج سميت يتجه إلى اعتبار دور الجباية على أنه عنصر مهم ولكن جزئي ضمن سياسة اقتصادية متكاملة، فالسياسة الجبائية لا تكون منفصلة عن السياسة الميزانية والنقدية (مصطفى و بن عاتق، 2013).

*دراسة Carlos A. Végh، Enrique G. Mendoza، Ethan Ilzetzki، سنة 2012:

How Big (Small?) are Fiscal Multipliers?

بعنوان:

شملت الدراسة 44 دولة من بينها 20 دولة ذات دخل مرتفع و 24 دولة نامية، هدفت الدراسة إلى إظهار الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والعوامل التي تتحكم في فعالية السياسة المالية وتوصلت إلى أن تأثير النفقات الحكومية على النشاط الاقتصادي بطيء جدا، الأمر الذي يثير التساؤلات بشأن جدوى السياسة المالية في تحقيق الاستقرار في المدى القصير، أما على المدى الطويل فقد اختلفت النتائج وذلك تبعا لطبيعة وخصائص اقتصاديات الدول محل الدراسة، ففي الدول ذات الدخل المرتفع يكون أداء السياسة المالية فعالا عكس البلدان النامية التي يكون فيها مضاعف السياسة المالية سلبيا، كما أكدت أن نظام سعر الصرف، درجة الانفتاح التجاري، ومستوى المشاشة المالية تلعب دورا مهما في تحديد مدى فعالية السياسة المالية (Ilzetzki, Enrique, & Carlos A. Vé, How Big (Small?) are Fiscal Multipliers?, 2011).

* دراسة بختاش راضية سنة 2005، الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2010)

حالة الجزائر. هدفت الدراسة لتحديد دور السياسة الجبائية في استهداف معدل النمو الاقتصادي. ومن أهم ما تم استخلاصه:

إن مختلف الضرائب والرسوم المشكلة للنظام الجبائي الجزائري تمارس تأثيرا معتبرا على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية. -متغيرة الاستهلاك ترتبط بالدخل المتاح للعائلات وهذا يؤثر على مستوى الطلب الاستهلاكي. -النفقات العمومية سواء كانت تسييرية أو استثمارية فهي تتعلق بحجم الإيرادات الضريبية التي تحصلها الدولة والتي لا يمكن التحكم بها في الاقتصاد الجزائري لأن أكثر من 60 % يتوقف على التقلبات التي تعرفها السوق النفطية.

-المتغيرة الجبائية تلعب دورا فعالا في معالجة الإختلالات والتأثير على النمو الاقتصادي مثلها مثل المتغيرة النقدية.

(راضية، 2006 ص)

* دراسة ربيعة محمد سنة 2007، السياسة الجبائية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2006)

دراسة قياسية حالة الجزائر، هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة دور وأثر السياسة الجبائية والإنفاق العام على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر مع التركيز على مدى فعالية السياسة الجبائية ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية على العموم والنمو الاقتصادي على الخصوص. (محمد، 2007)

أهم النتائج التي توصل إليها:

إستخلص أن السياسة الجبائية والنفقات العمومية تلعبان دورا أكثر أهمية في سياق النمو لأنهما يعطيان عدة اعتبارات، ففي حالة الجزائر رأى أن مساهمة كلا منهما لهما الأثر السلبي على النمو، إلا أن إزالة الضرائب غير المباشرة و النفقات

غير الإنتاجية الذي يحسن من معنوية النموذج و يظهر الأثر الفعلي الايجابي للضريبة على الدخل المباشرة، كما استنتج أن نفقات التجهيز لها أثر سلبي على النمو، على خلاف ماجاء في البعد النظري الذي تطرق إليه، وهذه النفقات الإنتاجية قد تحتاج إلى فترة أطول لكي يظهر أثرها الفعلي الإيجابي على النمو الاقتصادي، في حين نفقات التسيير كانت جد مثالية في تفسير الظاهرة حيث كان أثرها في بعض الأحيان ايجابيا و أحسن من نفقات التجهيز.

II. مفاهيم عامة :

II-1 ماهية السياسة الجبائية:

أ-تعريف السياسة الجبائية:

ترتبط السياسة الجبائية بالنظام الضريبي باعتباره الوسيلة التي من خلالها تقنن وتنفذ وتراقب هذه السياسة الجبائية مختلف أهدافها التي ترسم في إطار السياسة الاقتصادية العامة. (الواحد، 1993) ويعرفها "تورنييه" على أنها " مجموعة القرارات والإجراءات والتدابير المتخذة بهدف تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الجبائية طبقا لأهداف السلطات العمومية. (محمد ش، 2009/2010)

ب-السياسة الجبائية والتوازن الاقتصادي

تستمد السياسة الجبائية أهميتها من خلال الدور المتزايد الذي أصبحت تلعبها الضريبة ومدى قدرتها على التأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد والذي تطور بتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث لم تصبح الضريبة حيادية بل أداة من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي، فهي بذلك ليست غاية في حد ذاتها يراد بها إثقال كاهل المكلفين وإنما وسيلة ضبط تسعى الدولة من خلالها لتحقيق أهداف معينة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. (قدي، 2003)

إن استخدام السياسة الجبائية لتحقيق النمو الاقتصادي هو شرط ضروري وليس كاف، إذ لابد من مفاعلتها مع جملة السياسات الأخرى لتحقيق النتائج التي تصبو إليها الدولة، لكنه من الصعب الإلمام بدراسة الآثار الاقتصادية لها بسبب الصعوبات التي تواجه هذا العمل، كونها ليست الوحيدة المؤثرة على حجم النشاط الاقتصادي، بل هناك عدة عوامل تتداخل آثارها والآثار الناجمة عن الجبائية، وعلى أية حال فإن السياسة الجبائية تقوم بدور فعال تبرز آثارها على المستويات الماكرواقتصادية، إذ تؤثر على المستوى العام للأسعار، معدلات الاستهلاك والعمالة وحجم التجارة الخارجية بهدف تحقيق التوازن المنشود للسياسة العامة للدولة.

II-2 النمو الاقتصادي :

أ-مفهوم النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من أسمى الأهداف التي تسعى لتحقيقها السياسات الاقتصادية في كل دول العالم وعادة ما يتم تعريفه على أنه التطور الذي من خلاله ينمو إنتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن، كما يتم قياسه بناء على الزيادة الحاصلة في الناتج الداخلي الخام وذلك لأن النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية، وعلى هذا الأساس فالنمو الاقتصادي هو التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى، وكل هم الدول المحافظة على استقراره ومحاولة رفعه. (مراد، 2003)

ب- طرق قياس النمو الاقتصادي: هناك ثلاث طرق لتقدير الناتج الداخلي الخام لإقتصاد ما:

أولاً:طريقة الإنفاق:

الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع و الخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة، (blanchard & cohen, 2006) إن الإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي انطلاقا من كون أن عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، هذا يعني أن هناك طرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل:

$$\text{الناتج الداخلي الخام} = \text{الإنفاق الكلي}$$

$$Y = C + I + G + (M - X)$$

C: الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي)

I: الاستثمار (إنفاق قطاع الأعمال)

G: الإنفاق الحكومي

(X-m): صافي الصادرات. (أسماء، 2016/2015)

ثانيا: طريقة القيمة المضافة:

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتج النهائي منقوص منها قيمة الإستهلاكات الوسيطة.

القيمة المضافة = مجموع القيم المضافة = قيمة المنتج النهائي - قيمة الإستهلاكات الوسيطة

ثالثا: طريقة الدخل:

الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخل المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام و التي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج، حيث جزء من هذه الدخل هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات (ضرائب غير مباشرة) و جزء آخر هو عبارة عن مجموع الأجور و هو ما يعرف بعائد العمل و الجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال والمتمثل في الأرباح (blanchard & cohen, 2006)

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني.

و من المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج و بذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة و قيمة الإهلاك.

III. الطريقة والأدوات:

سنقوم بدراسة قياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي باعتماد نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة

المتباطئة ARDL

III - 1 دراسة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

1 1 - السببية:

نعمد في دراسة السببية على اختبار Granger Causality Tests وكانت نتائجه كالآتي :

الجدول رقم 01: إختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/28/21 Time: 14:53
Sample: 1990 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LFO does not Granger Cause LPIB	27	0.16173	0.8517
LPIB does not Granger Cause LFO		4.35165	0.0256
LFP does not Granger Cause LPIB	27	3.86681	0.0364
LPIB does not Granger Cause LFP		0.41945	0.6626
LFP does not Granger Cause LFO	27	0.14253	0.8680
LFO does not Granger Cause LFP		2.11060	0.1450

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

أظهر اختبار Granger Causality Tests على وجود العلاقات التالية :

- علاقة سببية تتجه من LPIB إلى LFO ذات قيمة معنوية
 - علاقة سببية تتجه من LFP إلى LPIB ذات قيمة معنوية
- وذلك حسب المعنوية الإحصائية F-Statistic .

1-2 تحليل دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية :

لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات نستخدم اختبارين هما كل من اختبار ديكي فولر الموسع ADF و فيليب بيرون PP، وكانت النتائج بعد ما تحويل البيانات الصيغة اللوغريتمية .

ظهرت القيم المحسوبة لإحصائيات ستيودنت في السطر الأول في الخانات الموافقة لمتغيرات الدراسة، في حين تشير القيم المظللة إلى القيم الحرجة (الجدولية) الوافية لنماذج ADF و PP وهي نفس القيم لكل متغيرات الدراسة، أما القيم الموجودة بين قوسين فتدل على الإحتمال الحرج.

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ADF و PP أن السلاسل تحتوى على جذر الوحدة عند المستوى ومنه السلاسل غير مستقرة خلال الفترة 2000-2018 عند المستوى، حيث كانت القيم المطلقة للإحصائيات المقدرة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، ما عدى المتغير LFP الذي استقر في المستوى عند مستوى معنوية 5% لكلى الاختبارين ADF و FF كما هو موضح في الجدول أعلاه .

ولكن بعد أخذ الفرق الأول استقرت السلاسل عند مستوى المعنوية 5% جميعها حسب نتائج كلا الاختبارين ADF و FF ، ومنه نقول أنه في هذه الحالة المنهجية الأفضل هي منهجية التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار ARDL حيث استقرت كل المتغيرات عند الفرق الأول.

2 - خمدجة العلاقة :

بعد تحليل مؤشر المتغيرات المستخدم في الدراسة القياسية ، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية والتي استقرت كلها عند الفرق الأول واثنين منها عند المستوى ، سيتم فيما يلي تقديم نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك وفق منهجية ARDL حيث يتم تقدير النماذج على النحو التالي:

• المعادلة :

$$LPIB_t = f(LFO_t + LFP_t) \quad \text{حيث أن :}$$

$LPIB_t$: الناتج الداخلي الخام

LFO_t : الجباية العادية

LFP_t : الجباية البترولية

1-2. تقدير نموذج الأخطاء غير المقيد واختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النماذج

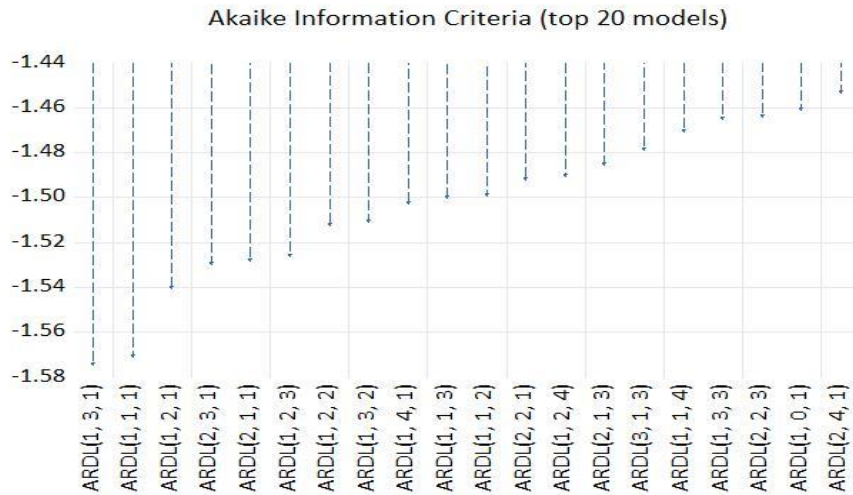
عمدنا من خلال الدراسة إلى محاولة تغييرات فترات الإبطاء التلقائية المعدلة ، الناتج عن تقدير نموذج تصحيح الأخطاء ARDL-ECM باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ، وتظهر النتائج من خلال الجدول والشكل الهاليين :

الجدول رقم 2 : إختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة

النموذج	فترات التأخير المستخدمة		فترات التأخير المثلى (p, q_1, q_2)
	p_1	q_1	AIC
النموذج	4	4	(1,3,1)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

شكل رقم (01) : إختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

بعد تحديد فترات الإبطاء لجميع النماذج كما وضحاها الشكل أعلاه والتي تم اختيارها على معيار AIC حيث كانت النموذج الأمثل هو تحت عدد التأخيرات التالية $ARDL(1,3,1)$. وللتأكد عن وجود علاقة طويلة الأجل نستخدم اختبار الحدود وكذا جودة النموذج المقدر الأنسب بعد إخضاعه للإختبارات التشخيصية .

2-2. اختبار منهج الحدود Bounds test

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يتم استخدام اختبار الحدود bound test ، وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبثثة بقيمة إحصائية F الحرجة ، وفق الحدود التي وضعها Pesaran and al . ويتم الإختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية التي مفادها: "أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات"

الجدول رقم 03 : نتائج إختبار الحدود للنماذج

النتيجة	f.stat	k	القيم الحرجة					النموذج
			10%	5%	2.5%	1%		
معنوية أقل أي % من 1 وجود علاقة طويلة الأجل	5.412518	2	3.35	3.87	4.38	5	الحدود العليا	معادلة النموذج

المصدر: مخرجات برنامج eviews12

بعد تحديد نتائج إختبار الحدود للنماذج كما هو موضح في الجدول رقم 03 قدرت القيمة الإحصائية فيشر f-stat للنماذج بـ 5.412518 وهو ما يتجاوز الحدود العليا عند معنوية 1% التي وضعها peasaran، حتى القيمة 10% مما يؤدي إلى رفض

فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة طويلة الأجل ، ويمكن بذلك القيام باختيار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل لجميع النماذج .

3-1- نتائج التقدير

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التي قمنا بادرجها في النموذج خلال هذه الدراسة ، يتم فيما يلي تقدير نتائج التكامل المشترك وتقدير العلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل من خلال النتائج المقدمة في جدول تقدير ARDL في الأجلين الأجل القصير الذي يظهر في الجزء العلوي للجدول، والطويل الذي يظهر في الجزء أسفل منه ، في حين يظهر الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال النموذج المقدر سيتم تقديم تفسير لها في الأجلين الطويل والقصير فيما يلي :

* تقدير النموذج:

تقدير النموذج :

$$LPIB_t = 18.7061 - 0.8183 * LFO_t + 1.8167 * LFP_t + \varepsilon_t$$

نلاحظ من جدول أعلاه ان قيمة γ كانت سالبة -0.1680 ومعنوية بقيمة قدرت بـ 0.0452 وهي أقل من 0.05 وهذا ما يشير على أن النموذج طويل الأجل يصحح أخطاء النموذج قصير الأجل في فترة قدرها أقل من 6 سنوات تقريبا

1- تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل:

يتضح من خلال الجزء السفلي من الجدول ما يلي :

- أن متغير LFO قد أثر بشكل سلبي على LPIB في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند 26.79% (0.2679) وهي أكبر من 5% ، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان في LPIB بـ 0.81%
- أن متغير LFP قد أثر بشكل ايجابي على LPIB في الأجل الطويل وذو معنوية مقبولة نوعا ما عند 6.15% (0.0615) وهي أقل من 10% ، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة LPIB بـ 1.81%.

1- تحليل نتائج الأجل القصير

يتضح من خلال الجزء العلوي من الجدول ما يلي :

- أن متغير LFO قد أثر بشكل سلبي على LPIB في الأجل القصير وذو معنوية غير مقبولة عند 10.29% (0.1029) وهي أكبر من 5% ، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان في LPIB بـ 13.75%
- أن متغير LFP قد أثر بشكل ايجابي على LPIB في الأجل القصير وذو معنوية جيدة جدا عند 0.6% (0.0060) وهي أقل من 5% ، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة LPIB بـ 0.30%.

3-2- الكشف عن جودة النموذج:

في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي ، وإلا تكون متحيزة وأن تكون مستقلة ولها أقل تباين ، ويفترض التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفروض هذه طريقة وذلك من خلال إجراء مجموعة من الإختبارات التشخيصية تتجسد في ثلاث اختبارات و جاءت النتائج كما يلي:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test

جدول رقم (04): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

Test	χ^2	Prob
Jarque-Bera	2.076203	0.354126

المصدر: مخرجات برنامج eviews12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

القيمة المقدرة لإحصائية كاي سكورا تساوي (2.076203) والإحصائية الاحتمالية قدرت بـ 0.3541 وهي أكبر من 0.05 بنسبة لنموذج الدراسة مما يعني قبول فرضية عدم أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2- إختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation

جدول رقم (05): إختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation

Test	F-stat	Prob
Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test	1.171683	0.3351

المصدر: مخرجات برنامج eviews12

- أظهر إختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test ان قيمة إختبار F تقدر بـ 1.1716 و الاحتمالية لإحصائية (Prob) لا إختبار F تساوي 0.3351 ومنه هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05. ومنه نقبل فرضية عدم بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي بالنسبة للنموذج .

3- إختبار عدم ثبات التباين Homocedasticity

جدول رقم (06): إختبار عدم ثبات التباين Homocedasticity

Test	F-stat	Prob
Heteroskedasticity Test ARCH	0.123625	0.7283

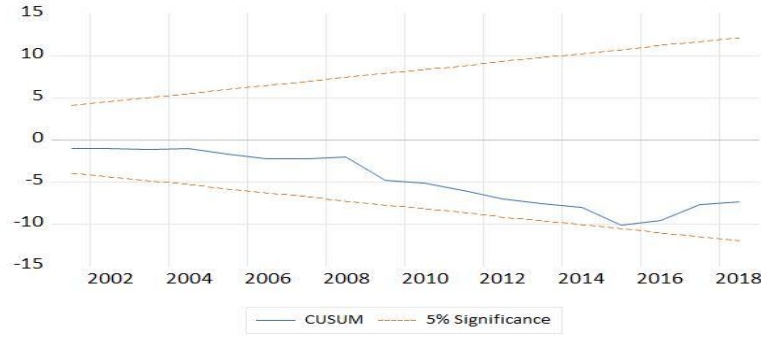
المصدر: مخرجات برنامج eviews12

يظهر إختبار ARCH قيمة F 0.123625 حيث قدرة القيمة الاحتمالية لإحصائية بـ 0.7283 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 وعليه نقبل فرضية عدم، أي ثبات التباين بالنسبة لبواقي للنموذج. انظر الى الملحق رقم 03

3-3 إختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج

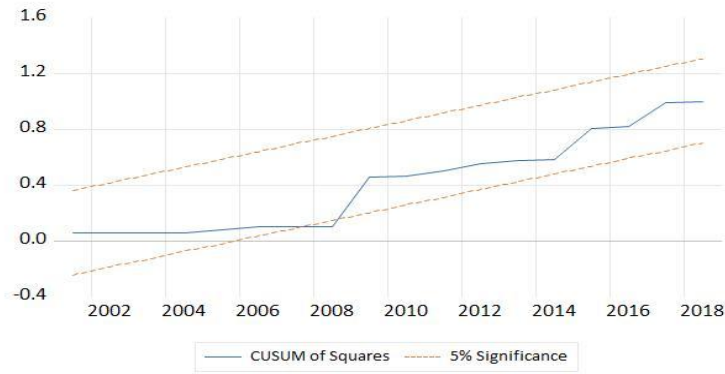
للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية ، قام Peearan بإجراء إختبارين يتم من خلالهما إختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج في الأجلين القصير والطويل، حيث يمثل الإختبار الأول في إختبار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM ، أما الإختبار الثاني فهو إختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares ، حيث يتحقق الإستقرار الهيكلية للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإختبارات كل من CUSUM of Squares و CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ، نرفض بذلك الفرضية الصفرية : المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديلة باستقرارها خلال فترة الدراسة .

الشكل رقم 02 : إختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج



المصدر: مخرجات برنامج eviews12

الشكل رقم 03 : اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج



المصدر: مخرجات برنامج eviews12

يتبين لنا من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه ، أن المجموعة التراكمية للبواقي المعاودة CUSUM يقع في داخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج ، ما يؤكد استقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5% ، وكذلك الأمر بالنسبة للمجموعة التراكمية لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squared ، ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر .

IV. النتائج ومناقشتها :

أمكننا من خلال هاته الدراسة الإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى تأثير السياسة الجبائية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 2000-2018، فخلصنا إلى مايلي :

- تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل:

- أثر متغير الجبائية العادية بشكل سلبي على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند 26.79% (0.2679) وهي أكبر من 5% ، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان في LPIB ب 0.81%
- أثر متغير الجبائية البترولية بشكل ايجابي على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية مقبولة نوعا ما عند 6.15% (0.0615) وهي أقل من 10% ، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة النمو الإقتصادي ب 1.81% .

تحليل نتائج الأجل القصير

- أثر متغير الجبائية العادية بشكل سلبي على النمو الإقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية غير مقبولة عند 10.29% (0.1029) وهي أكبر من 5% ، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان في النمو الإقتصادي ب 13.75%
- أثر متغير الجبائية البترولية بشكل ايجابي على النمو الإقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية جيدة جدا عند 0.6% (0.0060) وهي أقل من 5% ، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة النمو الإقتصادي ب 0.30% .

V. الخلاصة:

حققت الجزائر التوازنات الإقتصادية الكبرى، لكنهما لم تستطع تحقيق معدلات نمو خارج قطاع المحروقات، بالرغم من الإصلاحات الجبائية المتواصلة لإحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية، هذا الهدف الذي سعت لتجسيده وحققت من خلاله نتائج لا يختلف عليها اثنان، فقد عرفت حصيلة الإيرادات العامة ارتفاعا محسوسا كان سببه ارتفاع حصيلة الجبائية العادية فقد سجلت سنة 2012 ما قيمته 1595,75 مليار دج أي ما يقابل نسبة 46.18% من إجمالي الإيرادات المحققة، لترتفع إلى 53.75% و 57.35% سنتي 2014 و 2016 على التوالي محققة بذلك أعلى نسبة مساهمة، وبالرغم من التراجع الطفيف الذي عرفته سنتي 2017 (2845,374 مليار دج)، و 2018 (3033,027 مليار دج) محققة بذلك نسبتي 50.49% ، 45.17% على التوالي، إلا أنها حافظت على مكانتها معتلة الريادة مقارنة بنظيرتها الجبائية البترولية، هاته الأخيرة التي عرفت تذبذبا خلال هاته الفترة نتج بسبب تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أن هذه النتائج تبقى غير كافية، فقد بقي الإقتصاد الجزائري مرتبطا بدرجة بتحركات أسعار البترول، وبالتالي احتمالات النمو الإقتصادي ستظل مرهونة بتطورات قطاع الهيدروكربون.

ساهمت الإيرادات الجبائية في تحقيق النمو الإقتصادي خلال الفترة 1990-2018، معتمدة في ذلك بنسبة كبيرة على الجبائية البترولية في الأجلين الطويل أو القصير، فالجبائية العادية جاءت غير مؤثرة في الناتج الداخلي الخام، وهو ما يستوجب ضرورة الإسراع في مباشرة إصلاحات هيكلية في جميع المجالات، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها سيتم تقديم مجموعة اقتراحات تتمثل في مايلي:

العمل على تنويع مصادر النمو بتشجيع القطاعات الإنتاجية كالزراعة والسياحة وذلك من أجل تفادي تأثير العوامل الخارجية على توازنات الإقتصاد الكلي، بالإضافة إلى إصلاح قطاع البنوك وتنمية السوق المالية وكذا إشراك القطاع الخاص في البنية الأساسية، وإعادة هيكلة المنشآت العامة بغرض الرفع من مساهمة هذا القطاع في النمو الإقتصادي الوطني.

VI. المراجع:

- بلمقدم مصطفى، بن عاتق حنان، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 9، المسيلة، 2013، ص2.
- 2-Ethan Ilzetzki، Enrique G. Mendoza، Carlos A. Végh، How Big (Small?) are Fiscal Multipliers? , International Monetary Fund, IMF Working Paper , Research Department, March 2011.
- 3- مختاش راضية، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 4- ربيعة محمد، السياسة الجبائية، الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي، دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2006، ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي فرع: الطرق الكمية، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء INPS، الجزائر.
- 5- عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1993، ص02.
- 6- شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2010/2009، ص13.
- 7- قدي عبد المجيد المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية 2003، ص 139.
- 8- شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، ص 110.
- 9- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص41.
- 10- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003)، ص35.
- 11- Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie ,Edition Pearson éducation , 4eme Edition , France , 2006, p 18.
- 12- عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد دولي، جامعة وهران 2015، 02/2016، ص63.
- 13- Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie , p19.

I. الملاحق :

دراسة مشكل الارتباط الذاتي بالنسبة للسلسلة

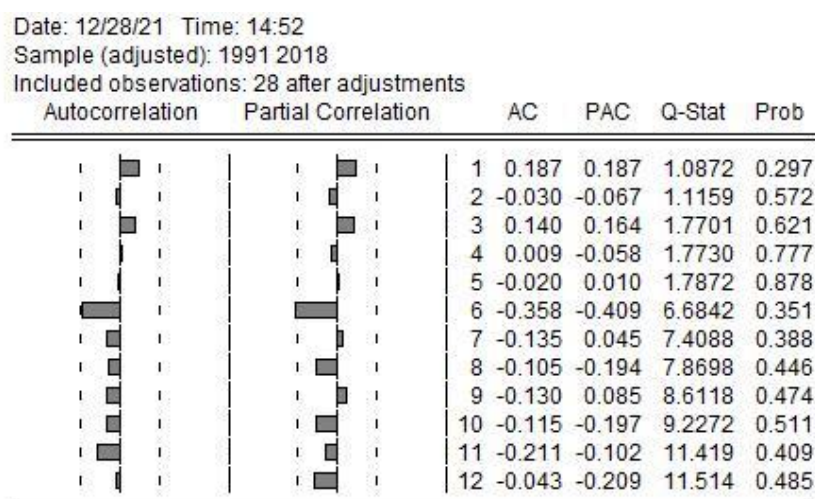
الشكل يمثل دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة الزمنية للمتغير LPIB

Date: 12/28/21 Time: 14:52
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.121	0.121	0.4530	0.501
		2	-0.009	-0.024	0.4559	0.796
		3	0.301	0.310	3.4958	0.321
		4	0.078	0.000	3.7060	0.447
		5	-0.129	-0.132	4.3177	0.505
		6	0.110	0.062	4.7809	0.572
		7	0.063	0.010	4.9407	0.667
		8	0.007	0.088	4.9426	0.764
		9	-0.242	-0.333	7.5247	0.583
		10	-0.158	-0.158	8.6932	0.561
		11	-0.143	-0.150	9.7000	0.558
		12	-0.212	-0.041	12.061	0.441

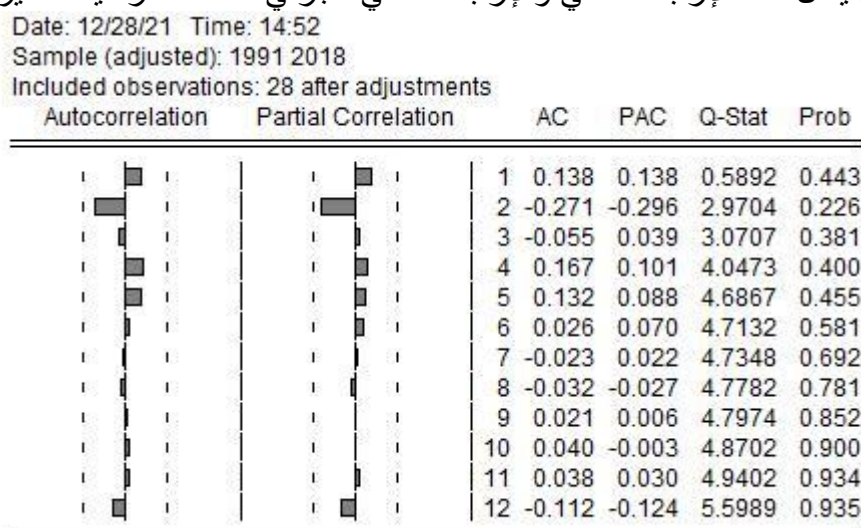
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

الشكل يمثل دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة الزمنية للمتغير LFO



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

الشكل يمثل دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة الزمنية لمتغير LFP



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12